ترى فيها خطرا على السلام او الامن الدولي · وينبغي ان نتذكر اننا كنا في طليعة الدول التي طالبت الامم المتحدة مرارا بمناقشة قضايا كانت تعتبر من صميم السلطان الداخلي لبعض الدول · وكنا دائما نبرر موقفنا هذا بفكرة الخطر على الامن او السلام العالمي ، او بفكرة حق تقرير المصير ، او ما شابه ذلك ·

ان في وسع اي عضو في الامم المتحدة ان يرفع الى مجلس الامن او الجمعية العامة اية مسألة ، ويصفها بانها نزاع او وضع من شأنه اثارة الخلافات بين الدول او تعريض السلام العالمي للخطر · واذا استطاع هذا العضو ان يحشد لها الاصوات اللازمة ادرجت المسألة في جدول الاعمال ونوقشت ·

ان تركيب الامم المتحدة يسمح بمناقشة اية قضية وباتخاذ قرارات فيها في كل مرة تتجمع فيها اصوات كافية لبحثها ومعالجتها · وعندما تتوافر الغالبية المطلوبة لذلك فلن يكون للاحتجاجات او المواقف او المبررات القانونية اي وزن يذكر ·

لقد قال الاستاذ الجامعي Clyde Eagleton ان « في وسع اي فرع من فروع الامم المتحدة ان يفعل الآن ما يشاء اذا حصل على الاصوات التي تتيح له ذلك» (٣٣) · وقال زميل له ، هو Inis Claude « ان التطور الدستوري للامم المتحدة قد تمخض ليس فقط عن اتجاه نحو توسيع الاختصاص الدولي على حساب الاختصاص الداخلي ، ولكن ايضا عن اتجاه نحو معركة مريرة حول مسألة توازن الاختصاص بين المنظمة الدولية والدول القومية » (٣٤) ·

والخلاصة ان الامم المتحدة تستطيع ، اذا شاءت ، ان تضع يدها على الازمة اللبنانية وتناقشها وتتخذ فيها القرارات الملائمة · ولكنها لن تفعل ذلك الا بطلب رسمي من احدى السلطات المختصة ، محليا او دوليا · فما هي هذه السلطات التي يمكنها طلب التدويل ؟ وهل يجوز « للجبهة اللبنانية » التي لا تني تهدد بالتدويل ، ان تلجأ بنفسها الى الاجهزة العالمية طالبة منها التدويل ؟

★★★

رابعا ـ السلطات المخولة طلب التدويل

ان طلب تدويل الازمة اللبنانية يمكن ان يصدر عن الحكومة اللبنانية ، او عن الامين العام للامم المتحدة ، او عن الجمعية العامة ، او عن احدى الدول الاعضاء في الامم المتحدة ·

١ ـ ان اي طلب يرفع الى الامم المتحدة ، بغرض تدويل الازمة ، يجب ان يصدر عن **الحكومة اللبنانية** · والحكومة او السلطة التنفيذية في دولة ما تعرف ، في حقل العلاقات الدولية ، من خلال ثلاث من شخصياتها : رئيس الدولة ، ورئيس الحكومة ، ووزير الخارجية · ومن المتفق عليه دستوريا انه لا يحق لرئيس الدولة، في النظام الديموقراطي البرلماني ، ان ينفرد بممارسة السياسة الخارجية ، او ان